

## تحولات الماضي تستقرى مآلات السياسة التركية في سورية

عبد المنعم علي عيسى

باتحاده العالمي الذي ترعاه كل من أنقرة والدوحة بقيادة الأولى ودعم وتمويل الأخيرة منذ مطلع العام ٢٠١١ وإلى أين يمكن أن يصل في حالته السورية، والمؤكد هو أن أنقرة لم تكن تثق تماماً بمتانة حبال ذلك التحالف وإلى أي مدى تستطيع تلك الحبال مقاومة عوامل الشد التي ستكون على موعد معها قياساً إلى استثنائية الجغرافيا وحساسيتها، الأمر الذي يفسر قرارها المتأخر نسبياً لمدة لا تقل عن الشهرين عن دعوة أوباما لنظيره السوري إلى التحني في آب من العام نفسه، حتى حزمت قرارها القاضي برمي ثقلها كله في الأزمة السورية بغرض إسقاط النظام القائم في دمشق، وهو ما شكل القرار الذي اتخذته مجلس شوري جماعة الإخوان المسلمين في سورية بحمل السلاح في مواجهة السلطة في منتصف شهر تشرين الأول من العام ٢٠١١ تعبيراً أكيداً عن ذلك الرمي.

شكل تأسيس «المجلس الوطني السوري» على أرض إسطنبول في الثاني من تشرين الأول ٢٠١١ تعبيراً أكيداً عن محاولة استنساخ السيناريو الليبي، فقد استطاع نظير هذا المجلس الليبي المستحدث في بنغازي ما بعد صدور القرار ١٩٧٢ في آذار من هذا العام الأخير عبر استحضار الناتو إسقاط نظام العقيد معمر القذافي، إلا أن محاولة الاستنساخ السورية كانت قد اصطدمت بعد يومين فقط من تأسيس المجلس السوري بفيثو روسي سبني استشفقت منه أنقرة حالة استعداد كل من موسكو وبكين للذهاب إلى تكرار مشهد رفع الأيدي في مجلس الأمن اعتراضاً على مسعى عربي خليجي ينوي استحضار سيناريو سقوط طرابلس الغرب، الحاصل أواخر

آب، في دمشق من جديد.

حتى هذا التاريخ الأخير كانت مصر تشهد انزياحات تشي بوصول أكيد للإخوان المسلمين إلى سدة السلطة الأمر الذي حصل صيف العام ٢٠١٢، والمشهد عينه كانت تتجه إليه أيضاً كل من تونس وليبيا وربما اليمن في تراسيم تتخذ طابع رعاية أميركية تتبنى نسج خيوط الصورة التي تجهد أنقرة على وضع «التشطيبات»

في يوم ٦ شباط من العام ٢٠١١، أي قبل أربعين يوماً من اندلاع الأزمة السورية، كان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يقوم برقعة نظيره السوري محمد ناجي بوضع حجر الأساس لمشروع سد الصداقة على نهر العاصي، قبيل أن ينتقل لعقد مباحثات أجراها في حلب مع الرئيس بشار الأسد كان قد وصفها آنذاك بأنها الأهم في تاريخ العلاقة ما بين البلدين الصاعدة بقوة منذ أن تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في أنقرة العام ٢٠٠٢.

بقيت أنقرة طوال شهر كامل امتد ما بين أواخر آذار وأواخر نيسان من العام ٢٠١١ صامته وإن كانت ترتقب بحذر شديد ما يجري على حدودها الجنوبية، لكنها بعد هذا التاريخ قررت أن تلتف، بعد تحديد وجهة الرياح الدولية التي أضحى أن من المفترض هبوبها على كامل أركان الكيان السوري، وما بعد هذا التاريخ الأخير عمدت إلى فتح قنوات اتصال مع دمشق، لكنها هذه المرة لم تكن تشبه تلك التي كانت قائمة على امتداد ما يقرب من عقد من الزمن كان قد مضى، حيث سيستمر عمل تلك القنوات على مدى أشهر أربعة قبيل أن تحط رحالها الأخير في أعقاب لقاء وزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو مع الرئيس بشار الأسد في دمشق في التاسع من آب ٢٠١١ الذي عاد منه إلى عاصمة بلاده متوعداً سورية بلهيب لم تشهده في تاريخها.

تلاه هذا التاريخ الأخير اجتماع لعدد من وزراء الخارجية الأميركيين والأوروبيين السابقين عقد في فندق «سورتا هاوس» بمدينة سنت موريتز الواقعة في جنوب شرق سويسرا بين ١٠-١٢ حزيران ٢٠١١ وموضوعه الأبرز كيفية إسقاط النظام السوري من دون إشعال حرب كبرى في المنطقة.

كانت المحاولات التركية في غضون الأشهر الأربعة سابقة الذكر تستكشف آفاق التحالف غير الملعلن الذي كانت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد عقدته مع تنظيم الإخوان المسلمين ممثلاً

وكالات

أعلن الكرملين أمس أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيبحث مع رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان الأزمة السورية في الـ٨ من الشهر المقبل في إسطنبول. في وقت أكد فيه السفير الروسي لدى بريطانيا أندريه كيلين، أن الهدف الرئيسي لبلاده في سورية هو مكافحة الإرهاب.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، خلال مؤتمر صحفي، حسب وكالة «سبوتنيك»: «بالفعل يجري التحضير للقاء الرئيسين في هذا الموعد، والموضوع الرئيسي لهذا اللقاء هو افتتاح التيار التركي»، في إشارة إلى مشروع غاز «السييل التركي» الذي سيقلل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا ومنها إلى دول أوروبية، وسبق لأردوغان أن أعلن أنه سيطبق في الـ٨ من كانون الثاني المقبل.

وأشار بيسكوف إلى أنه «بحلول هذا التاريخ سيتم الانتهاء من الجزء الأرضي من الجانب التركي لهذا المشروع الدولي الكبير». وأضاف: «بالطبع، مع قدر كبير من اليقين، يمكننا التوقع بأن الزعيمين يستغلان هذه الفرصة لمواصلة الحوار بشأن القضايا الأكثر إلحاحاً. أولاً وقبل كل شيء، العلاقات الروسية التركية الثنائية، فهي متعددة

## بوتين سيلتقي أردوغان في الـ٨ من الشهر القادم.. والأزمة السورية على طاولة المباحثات

### التشيك: سورية ستنتصر على الإرهاب وقوى العدوان

الوطن - وكالات

أعرب نائب رئيس مجلس النواب التشيكي رئيس الحزب الشيوعي التشيكي المورافي فويتنخ فيليب، عن ثقته بحتمية انتصار سورية على الإرهاب وقوى العدوان الخارجي ومعاقبة المعتدين على جرائم الحرب والجرائم بحق الإنسانية التي ارتكبوها في سورية.

وفي رسالة تضامناً مع سورية نشرت أمس في صحيفة «هالو فونيني» التشيكية اعتبر فيليب، حسب وكالة «سانا»، أن العدوان على سورية يؤكد من جديد أن الإمبريالية الأميركية وأتباعها لا يتوانون عن فعل أي شيء في سبيل تحقيق مصالحهم وأطماعهم الأتانية بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب.

وأكد فيليب أن الولايات المتحدة والنظام التركي والكيان الصهيوني يخرقون وبشكل فظ المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة من خلال الاعتداءات التي يقومون بها على الأراضي السورية التي أدت إلى تهجير مئات الآلاف من المدنيين بينهم الكثير من الأطفال والنساء.

وتربط سورية والتشيك علاقات سياسية مميزة، حيث خلال التشيك كل الاعتداءات على سورية بدأت الأزمة وأخرها عدوان النظام التركي على شمال وشرق سورية واعتبرته استمراراً لسياسة أردوغان في خرق القانون الدولي.

واستغلال موارد النفط فيها لتمويل ما تسميه «المعارضة»، مبيناً أن وجود القوات الأميركية والتركية في الأراضي السورية من دون موافقة حكومتها هو وجود غير شرعي ويتناقض مع مبادئ القانون الدولي.

بدوره، قال الباحث في قسم الأمن الأوروبي بمعهد أوبويا التابع لأكاديمية العلوم الروسية البروفيسور في معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية ديميتري دانييلوف: إن «الولايات المتحدة تتدخل بالأزمة في سورية من أجل تحقيق أهدافها وخططها المتعددة الجوانب والمتعلقة بجعل شعار ترامب أميركا أولاً، هدفاً رئيسياً لها».

وحول العدوان التركي على الأراضي السورية، أوضح دانييلوف أن الموقف الروسي واضح وصريح ويؤكد ضرورة عودة الأراضي إلى سيطرة الحكومة السورية وفقاً لاتفاقات «أسانا» وتطبيقاً لقوانين الشرعية الدولية.

من جانبه، أشار نائب رئيس مجلس الشؤون الدولية في الرئاسة الروسية الفريق في القوات الاحتياطية يفغيني بوجينسكي، إلى أن وجود الاحتلال التركي والأميركي سيء، حسب وكالة «سانا»، أن الولايات المتحدة تستخدم القوة العسكرية لإطالة أمد الأزمة في سورية إلى أبعد حد ممكن



الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يلتقي رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان (رويتزر - أرشيف)

سيتم خلال اللقاء مناقشة توريد منظومة «إس ٤٠٠»، الروسية، والوضع في سورية. في غضون، أكد السفير الروسي لدى بريطانيا، في مقابلة مع «القناة الرابعة» البريطانية، رداً على سؤال حول الأهداف التي تسعى روسيا لتحقيقها في سورية، أن الهدف الرئيسي لموسكو هو مكافحة الإرهاب، وأضاف السفير حسب «سبوتنيك»: لقد تعاملنا مع هذه المهمة، ونجحنا في مكافحة

الأوجه، وهناك العديد من المشاريع الكبيرة على جدول الأعمال، التي نحتاج باستمرار إلى التحدث والتحقق من عقارب الساعة». وأشار بيسكوف إلى أن الرئيسين سيتطرقان خلال اللقاء إلى المشاكل الإقليمية بما في ذلك الأزمة السورية.

من جانبه، أوضح عضو مجلس الأمن والسياسة الخارجية في رئاسة النظام التركي إسماعيل صافي، حسب الوكالة، أنه

## كيان الاحتلال يجاهر بدعمه اللامحدود للتنظيمات الإرهابية في سورية

الوطن - وكالات

للتنظيمات الإرهابية المسلحة في سورية ومنها تنظيم «جبهة النصرة» المرحج على لائحة الإرهاب الدولية، مشيراً إلى أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك «أدوف»، رصدت في مناسبات عديدة قيام قوات الاحتلال «الإسرائيلي» بتقديم الدعم وإيصال المساعدات للتنظيمات الإرهابية في منطقة الفصل في الجولان العربي السوري المحتل، فضلاً عن قيامها بالتواصل والتنسيق المباشر معها.

كما جاء إعلان كيان العدو «الإسرائيلي» في آب الماضي عن إغلاق مستشفى ميدانياً أقامه في الجولان السوري المحتل كان يعالج مصابي الإرهابيين بعد أن توقف نشاطه عقب اندحار التنظيمات الإرهابية أمام الجيش العربي السوري، ليضيف اعترافاً جديداً بدعم العدو «الإسرائيلي» للإرهاب والتنظيمات المختلفة في سورية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن لجوء تنظيم «الخوذ البيضاء» الإرهابي إلى كيان الاحتلال «الإسرائيلي» بعد تمكن الجيش العربي السوري من القضاء على التنظيمات الإرهابية جنوب البلاد الصيف قبل الماضي، يشكل دليلاً إضافياً على العلاقة الوثيقة بين «إسرائيل» و«النصرة»، خصوصاً أن «الخوذ البيضاء» تنشط في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية، وتنفذ بالتعاون معه وبعمليات وعلى مشغلها وعلى رأسهم العدو «الإسرائيلي» مسرحيات كيميائية لاتهام الجيش العربي السوري بها.

واعترفت «سانا»، أنه في المحصلة يقدم اعتراف رئيس أركان كيان العدو «الإسرائيلي» السابق دليلاً إضافياً لمئات التقارير والاعتراقات المؤلفة عن حقيقة التنظيمات الإرهابية في سورية ومن يقف وراءها ودعمها.



أحد جرحى الإرهابيين يعالج في مشافي الاحتلال الإسرائيلي (عن الإنترنت - أرشيف)

تلك التنظيمات بأن دعم كيان الاحتلال لهم شمل دفع رواتب لهم بنحو ٧٥ دولاراً شهرياً وتزويدهم بالأسلحة ومواد أخرى وبدأ من خلال تزويد التنظيمات الإرهابية، الموجودة في أماكن مثل القنيطرة ودرعا جنوب سورية، بالمال.

ويضاف دعم كيان العدو «الإسرائيلي» إلى التمويل والدعم اللذين كانت تتلقاها تلك التنظيمات وفق المحلة من جهات أخرى بما في ذلك مشيخة قطر والنظام السعودي والتركي فضلاً عن الولايات المتحدة الأميركية.

وسبق لمجلة «فورين بوليسي» الأميركية، أن كشفت في تقرير نشرته في أيلول عام ٢٠١٨ عن تزويد كيان الاحتلال «الإسرائيلي» ١٢ تنظيمياً إرهابياً في سورية على الأقل بالأموال والأسلحة مستهدفة بتصريحات العديد من إرهابيين

دعم كيان العدو «الإسرائيلي» للتنظيمات الإرهابية في سورية وبعضها منصف على لائحة الإرهاب الدولية برره أيزنكوت بأنه المجاهرة بها حيث لم يجد أي مانع من محاولة للقضاء عليها وذلك خلافاً لما تنص عليه القرارات الدولية ذات الصلة.

ولم يقتصر اعتراف المسؤول في كيان الاحتلال «الإسرائيلي» على دعم التنظيمات الإرهابية بالمال والسلاح بل تعداه للإقرار بتدخلات كيانه الغاصب مباشرة في محاولة لرفع معنويات التنظيمات الإرهابية المنهارة وإنقاذها من مصيرها المحتوم أمام ضربات الجيش العربي السوري عبر تنفيذ العديد من الاعتداءات على الأراضي السورية.

الصحيفة البريطانية اعتبرت، حسب «سانا»، أن اعتراف أيزنكوت «غير مسبق» مشيرة إلى أن كيان الاحتلال

يكتشف يوماً بعد آخر مزيد من الأدلة على دعم العدو «الإسرائيلي» للتنظيمات الإرهابية في سورية، وليس آخرها تلك التصريحات التي أدلى بها رئيس الأركان السابق لقوات العدو غادي أيزنكوت وتحدث فيها عن «دعم فعلي» للإرهابيين بالمال والسلاح.

وذكرت وكالة «سانا»، لأبناء، أن أيزنكوت وفي دليل جديد على التحالف الضمني الوثيق بين كيان العدو «الإسرائيلي» والتنظيمات الإرهابية في سورية أقر في مقابلة مع صحيفة «صناداي تايمز» البريطانية، بتزويد التنظيمات الإرهابية بمختلف صنوف الأسلحة إضافة إلى المال والعتاد لتسريع اعتداءاتها وجرائمها بحق السوريين، مؤكداً ذلك العديد من التقارير والأدلة المؤلفة أصلاً على هذا الدعم.

وأشارت «سانا»، إلى أن تأكيدات أيزنكوت جاءت لتكشف حجم المؤامرة التي حكمت ضد سورية، حيث لم يجد أي مانع من المجاهرة بها هذه المرة عندما قال خلال المقابلة بصراحة: «قدمت (إسرائيل) بالفعل أسلحة مختلفة وأخباراً متعددة إضافة إلى الأموال للمجموعات المسلحة في سورية».

تصريحات أيزنكوت جاءت لتؤكد المؤكد، بعد عثور وحدات الجيش العربي السوري والجهات المختصة على مدى الأعوام الماضية على كميات كبيرة من الأسلحة الرشاشة والخزيرة والمدافع «إسرائيلية الصنع»، إضافة إلى مئات القذائف المتنوعة ونخائر وأسلحة أخرى من صنع حلف شمال الأطلسي «الناتو» ودول عدة فضلاً عن كميات من المواد السامة والكيميائية.

وكالات

أكد مكتب تسسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، أن العجز في تمويل متطلبات الاستجابة الإنسانية داخل سورية وخارجها للعام الجاري بلغ ٥٧,١ بالمئة، وذلك في تقرير أصدره أول من أمس، ونقلته مواقع الكترونية معارضة.

وأوضح التقرير، أنه من أصل ٨,٨٣ مليارات دولار، الموزعة بين خطة الاستجابة الإنسانية لسورية بقيمة ٣,٢٩ مليارات دولار وخطة الاستجابة السورية للاتجئين وبناء القدرة على الصمود بقيمة ٥,٥٣ مليارات دولار، المطلوبة عام ٢٠١٩، تم تلقي ٣,٧٩ مليارات دولار حتى نهاية الشهر الحادي عشر من العام.

وذكر التقرير أن هناك ١١,١ مليون سوري يحتاج للمساعدات الإنسانية، بينهم ٦,١ ملايين نازح داخلياً، و٥,٧ ملايين لاجئ سوري مسجل، مشيراً إلى أن خطة الاستجابة الإنسانية تستهدف تقديم العون لـ٣,٩ ملايين فرد من المجتمعات المستضيفة.

وقال: «لم تغط المساعدات المقدمة سوى ٥٤,١ بالمئة من احتياجات الداخل السوري، و٤٧ بالمئة من الاحتياجات لمساعدة اللاجئين في الأردن، و٣٣,١ بالمئة في لبنان، و٢٧,١ بالمئة في مصر، و٢٦,٥ بالمئة في تركيا، و٢٦,٦ بالمئة في العراق، و٢٧,٨ بالمئة من التمويل الإقليمي غير المحدد».

وأضاف: لقد «بلغت نسبة العجز في القطاعات الأساسية لخطة الاستجابة الإنسانية لسورية عام ٢٠١٩، ٥٩,٩ بالمئة لقطاع الأمن الغذائي، و٧٨,٨ بالمئة لقطاع الصحة، و٧٠,٥ بالمئة لقطاع التعليم، و٨١,٣ بالمئة لقطاع الحماية، و٧٩,٢ بالمئة للمياه والصرف الصحي والنظافة، و٩٠,٤ بالمئة للمأوى والمواد غير الغذائية».

وأشار التقرير إلى أن أبرز المانحين لخطة الاستجابة الإنسانية وخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين، كان الولايات المتحدة التي قدمت مساعدات بمجموعه ١,٥٣٢ مليار دولار، وألمانيا بقيمة ٨٧٤,٨ مليون دولار، ومكتب المفوضية الأوروبية في تركيا قدم ٥٩١,٩ مليون دولار، والمفوضية الأوروبية قدمت ٣٨٥,٧ مليون دولار، والمملكة المتحدة كانت مساهمتها بقيمة ٣٣٤,٦ مليون دولار.

وكانت الدول المانحة قد تعهدت في ما يسمى مؤتمر «بروكسل» الثالث الذي عقد في آذار الماضي، بجمع سبعة مليارات دولار لتلبية المتطلبات الالأمية، مع تعهد ألمانيا بتقديم ١,٤٤ مليار يورو، والاتحاد الأوروبي بمبلغ ملياري يورو، والمملكة المتحدة مبلغ ٤٦٤ مليون يورو.